

دور الإمام الهادي (عليه السلام) في حماية الأمة من الانحراف



أقواله الخالدة، وما حوت من معانٍ جليّةٍ القدر عظمة الشأن؛ فما يُروى عنه من أقوال وحوادثٍ مَهَيبةٍ ومعارفٍ هو ما رواه الحرّاني في كتابه القِيَام (تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله)، وهو من أعلام القرن الرابع الهجري، فقد روى له رسالة طويلة كان (عليه السلام) قد وجّهها إلى بعض البلدان الإسلامية للإجابة على الجدل والخلاف الفكري الذي طال واستطال بين المسلمين حول مسألة (الجبر والاختيار والتفويض في السلوك الإنساني) وقد وقعت هذه الرسالة في خمس عشرة صفحة من الحجم الكبير في كلِّ صفحة أربعة وعشرون سطراً تقريباً.

جاء في صدر هذه الرسالة:

(من عليّ بن محمد، سلامٌ عليكم وعلى من اتّبع الهدى ورحمة الله وبركاته، فإنّه وَرَدَ عليّ كتابُكُم، وفهمتُ ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم، وخوضِكُم في القدر، ومقالةٍ من يقول منكم بالجبر، ومن يقولُ بالتفويض، وتفردُكم في ذلك، وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثمّ سألتُموني عنه، وبيانه لكم، فهمت ذلك كله) (1).

فالمتمأل في نصوص هذه المقدمة من الرسالة يُدركُ بوضوح حدّية الخلاف العقائدي وانعكاسه على العلاقات الاجتماعية، وبليلة الفكر والرأي في تلك المسائل الخطيرة، كما تكشف أيضاً مرجعية الإمام العلمية، ولجوء الأمة إليه لفهم الإسلام، وتوضيح العقيدة، وبيان معضلات الفكر والمعتقد.

ولنقتبس فقراتٍ من هذه الرسالة الطويلة، ليتّضح منهُ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في تفسير سلوك الإنسان، وصدور الطاعة والمعصية منه، ومسؤوليته عن ذلك، وبراءة الله سبحانه من الجبر والظلم، وتصرفه في خلقه، وغلبة قهره ومشئته وإرادته، فهناك كما هو واضح ثلاثة آراء في الإطار الإسلامي، تفسّر أعمال الإنسان وسلوكه، هي:

1 - القول بأن الإنسان مجبرٌ، وتجرى عليه الأفعالُ كما يجري الماء في النهر، فالإنسانُ لا يملكُ إرادةً ولا اختياراً، والخيرُ والشرُّ الصادر عنهُ، إنما هو من فعل الله فيه.

2 - ورأيٌ يقول أن الأمر مفوضٌ إلى الإنسان أي أن الله أهملَ العباد، وليس دخلٌ في صدور الأفعال منهم، وليس بوسع الله أن يمنعهم من فعل شيء، فالحياة وفق هذا الرأي لا تخضعُ لإرادة إلهية منظمة.

3 - ورأيٌ ثالثٌ، وهو رأي مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، يقول بالأمر بين الأمرين، والمنزلة بين المنزلتين، فالإنسان يملكُ الإرادة والاختيار، وهو ليس مجبراً، ولكن الأمر ليس مفوضاً إليه، وأنّ قادرٌ على أن يمنع عن الفعل الذي يفعله، وقد يمنعه أنّ عن فعل الشر لطفاً به، أو يعينه على فعل الخير لاستحقاقه ذلك، لذلك يوضح الإمام هذه الحقائق، التي اعتمد في إيضاحها على قول جده الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، فيقول في رسالته:

أ - (فأما الجبرُ الذي يلزم من دان به الخطأ، فهو قول من زعم أن أنّ جل وعز أجبر العباد على المعاصي، وعاقبهم عليها، ومن قال بهذا القول، فقد ظلم أنّ في حكمه، وكذبه، ورد عليه قوله: (ولا يظلم ربك أحداً) (2)، وقوله: (ذلك بما قدمت وأن أنّ ليس بظلام للعبيد) (3)، وقوله: (إنّ لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون) (4) مع آي كثيرة في ذكر هذا.

ب - وأما التفويضُ الذي أبطله الامام الصادق (عليه السلام)، وأخطأ من دان به وتقلده، فهو قول القائل: إنّ أنّ جلّ ذكره فوض إلى العباد اختياراً أمره ونهيه وأهمّهم، وفي هذا كلامٌ دقيقٌ لمن يذهب إلى تحريره ودقّته، وإلى هذا ذهب الأئمة المهتدين (أي تشخيص دقة عنصر الخطأ في هذا القول) من عترة الرسول (صلى الله عليه وآله) فإنهم قالوا: لو فوض إليهم على جهة الإهمال لكان لازماً له رضى ما اختاروه، واستوجبوا منه الثواب، ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعاً.

فمن زعم أنّ تعالى فوض أمره ونهيه إلى عباد، فقد أثبت عليه العجز، وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير وشرٍّ، وأبطل أمر أنّ ونهيه ووعدته ووعيده، لعله ما زعم أنّ فوضها إليه، لأن المفوض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء الكفر أو الإيمان كان غير مردودٍ عليه، ولا محذورٍ، فمن دان بالتفويض على هذا المعنى فقد أبطل جميع ما ذكرنا من وعده ووعيده وأمره ونهيه، وهو من أهل هذه الآية: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزيٌ في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما أنّ بغافلٍ عما تعملون) (5). تعالى أنّ عما يدين به أهل التفويض علواً كبيراً.

ج - لكن نقول: إن الله جل وعز خلق الخلقَ بقدرته، وملكهم استطاعة تعبيدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد، فقبل منهم أتباع أمره، ورضي بذلك لهم ونهاهم عن معصيته، وذمَّ من عصاه، وعاقبه عليها، ووالَّ الخيرة في الأمر والنهي، يختار ما يريد ويأمر به، وينهى عما يكره، ويعاقب عليه بالاستطاعة التي ملكها عباده، لاتباع أمره واجتناب معاصيه، لأنه ظاهرُ العدل والنصفة والحكمة البالغة(6).

وهكذا يوضح الإمام (عليه السلام) تلك المسألة العقائدية الخطيرة، ويحدد كيفية تفسيرها، ليتضح المنهجُ والطريق، وتحدد العلاقة الحقة بين إرادة الله وإرادة خلقه.

ومن روائع حكمه، ومصابيح هدايته ما أثر عنه في التربية والأخلاق والتوجيه الاجتماعي، فمنها:

- (مَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ (9) وَأَلِيمَ أَخْذَهُ تَكْبِرَ، حَتَّى يَحِلَّ بِهِ قِضَاؤُهُ وَنَافِذُ أَمْرِهِ، وَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ هَانَتْ عَلَيْهِ مَمَائِبُ الدُّنْيَا، وَلَوْ قَرَضَ وَنَشَرَ).
- (الشَّاكِرُ أَسْعَدُ بِالشُّكْرِ مِنْهُ بِالنِّعْمَةِ الَّتِي أُوجِبَتِ الشُّكْرَ، لِأَنَّ النِّعْمَ مَتَاعٌ، وَالشُّكْرَ نِعْمٌ وَعَقْبَى).
- (إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الدُّنْيَا دَارَ بَلْوَى، وَالْآخِرَةَ دَارَ عَقْبَى، وَجَعَلَ بَلْوَى الدُّنْيَا لِنِوَابِ الْآخِرَةِ مِنْ بَلْوَى الدُّنْيَا عِوَضًا).
- (إِنَّ الظَّالِمَ الحَالِمَ يَكَادُ أَنْ يُعْفَى عَلَى ظَلْمِهِ بِحِلْمِهِ، وَإِنَّ المَحْقَ السَّفِيهَ يَكَادُ أَنْ يَطْفَأَ نَوْرَ حَقِّهِ بِسَفْهِهِ).
- (مَنْ جَمَعَ لَكَ وَدَّهٌ وَرَأْيُهُ، فَاجْمَعْ لَهُ طَاعَتَكَ).

• (من هانت عليه نفسه، فلا تأمن شره).

• (الدنيا سوقٌ، ربح فيها قومٌ، وخسر آخرون) (10).

وبطرح هذه الأفكار والمفاهيم النيرة عن الإسلام وعن حقيقة التعاليم الإسلامية حُفِظَت الشريعة المقدسة من الانحراف، ومن سعي الحكام في تلك المرحلة من حياة الأمة في طرح الأفكار الضالة لخدمة مصالحهم، حيث كان دور الإمام الهادي في طرح الأفكار السليمة والصحيحة لأنه منبع الفكر الإسلامي الصحيح.

/110

1 - الحُراني: تحف العقول عن آل الرسول، باب ما روي عن الإمام علي الهادي ص458.

2 - سورة الكهف: الآية 49.

3 - سورة آل عمران: الآية 182.

4 - سورة يونس: الآية 44.

5 - سورة البقرة: الآية 85.

6 - الحُراني: تحرف العقول: ص461 - 465.

9 - مكر ا: جزاء ا على المكر وسمِّي باسم مكر المجازي، ليُعلم أنه عقاب عليه وجزاءٌ به، وفي (اللغة) الخديعة والاحتيال، ومكر الإنسان ظلم ومكر ا ليس بظلم.

10 - الحُراني: تحف العقول: ص483.

